

مدى التزام الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية دراسة ميدانية علي الشركة العامة للكهرباء - الخمس

د. الصديق سالم اقنيبر

قسم المحاسبة/ كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب
Sa1976.00@gmail.com

د. امحمد عمر أبوسيف

قسم المحاسبة/ كلية الاقتصاد والتجارة - جامعة المرقب
Emabusef2000@yahoo.com

د. أبوبكر جمعة عويطيل

قسم المحاسبة/ كلية الاقتصاد والتجارة - جامعة المرقب
Awaitil1966@yahoo.com

Abstract:

This study aims to identify the extent of The Commitment of the Libyan companies to disclosure social responsibility accounting. To a chive this objective, a questionnaire was designed, and distributed to the study population, how are working in financial department , electricity company (Al-koms) 34 valid questionnaires out of the distributed 40 copies. Were returned, analyses Using SPSS.

The study concludes that the degree of commitment of the electricity company is very low with respect to the disclosure of environmental protection laws and Regulations on the environment, as well as with regard to their commitment to the local community.

The study recommends that, the need for the commitment of the Libyan companies to disclosure social responsibility, and commitment to its role to word the environment.

Key words: social Responsibility, environmental disclosure.

1 - المقدمة:

تواجه المنظمات الاقتصادية اليوم تحدياً كبيراً حيث تمارس عملها في بيئة معقدة وسريعة التغير اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتقنياً، ومع زيادة الوعي لدى المجتمع أصبح من غير المقبول الوقوف عند الأهداف الاقتصادية للمنظمة دون تحقيق الأهداف الاجتماعية.

وقد أصبحت مبادرات المسؤولية الاجتماعية للمنظمات ذات اهتمام عالمي، وأصبح هناك منظمات رائدة على مستوى العالم بمبادراتها المسؤولة اجتماعياً، ولتشجيع هذه المبادرات الهادفة، أطلقت منظمة الأمم المتحدة "الميثاق العالمي Global compact" في العام 1999م، وقامت بتشجيع منظمات قطاع الأعمال على تبني مبادئ في مجال حقوق الإنسان وإجراءات العمالة والبيئة، كما تم إطلاق عدد من المبادرات العالمية الأخرى الهادفة إلى تشجيع المنظمات ومطالبتها للقيام بمسؤوليتها الاجتماعية.

(Panapanaan, Simmons, and Becker, 2003, p:4)

في التعرف على الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، من خلال القيام بعملية قياس وتقييم الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال وتقديم التقارير المالية عن نتائجه، بالإضافة إلى كونها جزءاً أساسياً من مسؤولية المحاسب والمراجع، فإنها أيضاً واجب عليها تجاه الرأي العام لمجتمع منظمات الأعمال. (Gray, Navwal, and) (Mahabir, 1999, p:82)

وبالتالي فإن على الشركات الليبية العامة أن تقبل مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية سواء المفروضة عليها بالتزام قانوني من قبل الهيئة العامة للبيئة، أو تلك التي ترتبط بمصلحتها الذاتية على أساس أن عدم مقابلة هذه المسؤوليات قد يهدد بقاءها واستمرارها، وبهذا على الشركات أن تقوم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعن أدائها الاجتماعي باعتبارها تؤثر وتتأثر بالمجتمع الذي تعيش به، لذلك فإن هذه الدراسة تتناول مدى التزام الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن بنود محاسبته الاجتماعية، وذلك من خلال دراسة ميدانية في الشركة العامة للكهرباء/ الخمس.

2 - الدراسات السابقة:

ظهرت في الآونة الأخيرة العديد من الدراسات التي تناولت موضوع محاسبة المسؤولية الاجتماعية والأداء البيئي، وفيما يلي عرض لبعض من هذه الدراسات حسب تاريخ إعدادها:

دراسة (أبو خشبة، 2001) والمقدمة بعنوان: "مراجعة الأداء البيئي والاجتماعي للمنشآت الصناعية: دراسة ميدانية لآراء عينة من المراجعين في جمهورية مصر العربية".

هدفت هذه الدراسة إلى مراجعة الأداء البيئي والاجتماعي للمنشآت الصناعية، وذلك من خلال دراسة ميدانية.

وتوصلت الدراسة إلى أن اهتمام برامج المراجعة التي يعدها مراجعو الحسابات ينصب على الأثر المالي وليس على الأثر الاجتماعي، كما أن المراجعة البيئية تكاد تكون مهملة من قبل المراجعين، كما أن المنشآت الاقتصادية نادراً ما تفصح عن نشاطاتها البيئية.

كما توصلت الدراسة إلى أن المعايير المحاسبية للإفصاح المحاسبي البيئي أصبحت حقيقة في مجال الإفصاح الخاص والمرتبط بالالتزامات البيئية، كما أن الالتزامات المستحدثة لمهنة المحاسبة وخاصة المحاسبين الإداريين

تشير إلى ضرورة اهتمام الوحدات الاقتصادية بالأمر البيئي، وبالأخص ما يؤثر في القوائم المالية، ومن تم تصبح المعلومات التي يتم الإفصاح عنها خدمة لأصحاب المصالح المتعارضة أمراً في غاية الأهمية لتأثير القرارات الاستثمارية بما تفصح عنه تلك الوحدات الاقتصادية.

دراسة (عبد البر، 2001) المقدمة بعنوان: "المعايير المحاسبية في الإفصاح البيئي بين النظرية والتطبيق في الشركات الصناعية المصرية".

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من فرضية وجود معايير محاسبية متعلقة بالإفصاح ومدى إمكانية تطبيقها، خاصة وأن الإفصاح البيئي وشفافية المعلومات المتوافرة من الشركات الصناعية المصرية المؤثرة في البيئة ذات تأثير على العديد من أصحاب المصالح المتعارضة في المجتمع.

ومن أهم نتائج الدراسة أنها أكدت حقيقة واقعية وجود المعايير المحاسبية الخاصة بالإفصاح البيئي والتي لم تكن متوفرة للشركات الصناعية في عينة الدراسة، واعتمدت في مجملها على قانون (4) لسنة 1994 والاجتهادات التي تبرز رغبة تلك المنشآت الصناعية في كونها صديقة للبيئة.

وأوصت الدراسة بمجموعة توصيات تتمشى مع المتغيرات الاقتصادية في جمهورية مصر العربية، وما ينبغي أن يتم مراعاته وفقاً للمنافسة العالمية وضغوط الحفاظ على البيئة وجودتها.

دراسة (الخويطر، 2003) المقدمة بعنوان: "الإفصاح المحاسبي والشفافية فيما يتعلق بالمحاسبة الاجتماعية ودورها في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات السعودية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الممارسات الحالية من قبل المنشآت العاملة في المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالمحاسبة الاجتماعية وذلك من خلال الإجابة عن عدد من الأسئلة، وكانت وسيلة جمع البيانات الأساسية هي الاستبيان الذي تم توزيعه على المديرين الماليين لأكثر من مائة منشأة سعودية وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- 1- أن هناك انخفاضاً في مستوى مزاولة المحاسبة الاجتماعية من قبل المنشآت الصناعية في المملكة بالمقارنة مع المنشآت الصناعية في الدول المتقدمة، ويعزى هذا الانخفاض إلى تدني مستوى الوعي بأمور المحاسبة الاجتماعية.
- 2- عدم وجود الدعم الكافي من قبل الجهات الحكومية ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية والجهات التشريعية المحاسبية.
- 3- عدم اهتمام إدارات المنشآت بأخذ زمام المبادرة بتبني سياسات وإجراءات اجتماعية تؤدي إلى قياس وتحليل وعرض آثار مزاولة تلك المنشآت لأنشطتها على البيئة.

دراسة (وهيبة، 2009) المقدمة بعنوان: "دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة".

هدفت هذه الدراسة إلى تأصيل المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية وبيان أهمية ممارسة المؤسسة لدورها الاجتماعي وكيفية دمج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة بشكل يجعلها تحقق الأهداف البيئية المرجوة منها، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- 1- أن الاهتمامات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة هي جزء لا يتجزأ من ممارسات وتطبيقات المسؤولية الاجتماعية في الشركات.

2- دمج الاهتمامات البيئية من خلال المسؤولية الاجتماعية يكون عن طريق وضع مجموعة من الأنشطة البيئية التي يكون لها وجود من خلال نظم للمحافظة على البيئة.

دراسة (اقبير وآخرون، 2016) المقدمة بعنوان: "مدى التزام الشركات الصناعية الليبية بالإفصاح البيئي في القوائم المالية - دراسة تطبيقية علي الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة ."

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي مدى التزام الشركات الليبية الصناعية بالإفصاح البيئي في القوائم المالية وذلك من خلال دراسة ميدانية علي الشركة الأهلية للإسمنت، وكانت وسيلة جمع البيانات الأساسية هي الاستبيان الذي تم توزيعه علي الموظفين العاملين بالأقسام المالية بالشركة وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية :

1- عدم وجود التزام من إدارة الشركة تجاه البيئة ،ألا أن ذلك لم يمنع من وجود وعي لدي موظفي الشركة بمخاطر التلوث البيئي.

2- عدم وجود التزام من إدارة الشركة بالإفصاح البيئي في القوائم المالية ، بالرغم من وجود إدراك من قبل إدارة الشركة بان المحاسبة البيئية تعمل علي تحسين صورتها.

3- الشركة لا تقوم بإنتاج منتجات صديقة للبيئة.

وقد أوصت الدراسة علي ضرورة زيادة التزام إدارة الشركة تجاه البيئة وان تعمل الإدارة علي ضرورة الالتزام بالإفصاح البيئي في القوائم المالية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تعتبر هذه الدراسة امتداد للدراسة سابقة قام بها الباحثون والتي تناولت موضوع التزام الشركات الصناعية الليبية بالإفصاح البيئي في القوائم المالية، دراسة ميدانية علي الشركة الأهلية للإسمنت ومن خلال ذلك تم ملاحظة ضرورة معرفة مدى التزام الشركات الليبية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية علي الشركة العامة للكهرباء - فرع الخمس، كعينة من مجتمع الدراسة.

3 - مشكلة الدراسة:

تختلف الشركات في درجة التزامها بتحقيق المسؤولية الاجتماعية في بيئة أعمالها فمنها الشركات المعارضة والمتردة ومنها ما يؤيد تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

لذلك فإن الغرض من هذه الدراسة هو التعرف على مدى التزام الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية من خلال التساؤلات الآتية:

1- هل تلتزم الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بحماية البيئة؟

2- هل تلتزم الشركات الليبية العامة بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه أنظمة وقوانين حماية البيئة في ليبيا.

3- هل تلتزم الشركات الليبية العامة بمسؤولياتها فيما يتعلق بنوع الأنشطة الخاصة بالمجتمع المحلي؟

4 - أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- إلقاء الضوء على مفهوم وطبيعة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الليبية العامة.

2- التعرف على مدى التزام الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
3- محاولة الوصول إلى نتائج ذات دلالة يمكن من خلالها تقديم توصيات تحقق الغرض والهدف من إجراء هذه الدراسة.

5 - أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة في مواكبتها للجهود التي تقوم بها الجهات المسؤولة من الدولة الليبية في مجال زيادة الاهتمام بمدى الالتزام بالإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية.

6 - فرضيات الدراسة:

تعتمد الدراسة على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

H0₁: لا تلتزم الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بحماية البيئة).

الفرضية الثانية:

H0₂: لا تلتزم الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بأنظمة وقوانين حماية البيئة الليبية).

الفرضية الثالثة:

H0₃: لا تلتزم الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بنوع الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي).

7 - منهجية الدراسة:

استخدام الباحثون المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة وذلك لكونه المنهج المناسب لمثل هذا النوع من الدراسات، حيث أن هذا المنهج من أكثر المناهج المستخدمة في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم الاعتماد على المصادر التالية:

1- المصادر الثانوية: وهي مصادر المعلومات المكتوبة مثل: الكتب والدوريات والمجالات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، حيث غطت الجانب الأدبي للدراسة.

2- المصادر الأولية: تم تصميم استبانته احتوت على مجموعة من الأسئلة وزعت على عينة الدراسة.

8 - حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

1- الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على الشركة العامة للكهرباء - فرع الخمس.

2- الحدود الزمنية: كانت هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة ما بين شهر أغسطس وحتى شهر أكتوبر 2017م.

3- الحدود البشرية: اقتصرت هذه الدراسة على آراء الموظفين الماليين في الشركة العامة للكهرباء - فرع الخمس.

9 - الإطار النظري للدراسة:

1/9 تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

المعلومات للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المنظمات (لظفي، 2006، ص24).

وعرفت لجنة المجلس القومي للمحاسبين المحاسبة الاجتماعية على أنها: "تحديد وقياس ومتابعة والتقرير عن التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لأحد التنظيمات على المجتمع. (لظفي، 2006، ص5)

كما عرفت المحاسبة الاجتماعية على أنها: "المحاسبة الاجتماعية تعتبر فرعاً جديداً من فروع المحاسبة وهناك مطالب على مهنة المحاسبة القيام بها من أجل قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية للأعمال المختلفة.

(دهمش، 2005، ص2)

وعرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين على أنها: "المحاسبة الاجتماعية فرع من فروع المحاسبة يهدف إلى تحديد أعمال المؤسسة ومركزها المالي من مدخل الاجتماعي وذلك باعتبارها عضو فاعلاً في المجتمع ترتبط لفئات الأخرى فيه ضمن علاقة تعاقدية مستمدة من قواعد العقد الاجتماعي الذي يجمع بين مصالح تلك الفئات" (محسن، 2006، ص52).

ويعرف الباحثون المحاسبة الاجتماعية بأنها "القرارات والقوانين التي تحدد مصالح ومتطلبات المنظمات بمختلف أنواعها ضمن المجتمع الواحد من خلال مدى تفاعلها وقيامها بمسؤولياتها الاجتماعية إلى جانب مسؤولياتها الاقتصادية.

2/9 مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

ورد في دليل المسؤولية الاجتماعية للمنظمات مجموعة من المبادئ ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية وهي:
(Heslin and Ochoa, 2008, p:130)

- 1- المسؤولية.
- 2- الشفافية.
- 3- السلوكيات الأخلاقية.
- 4- احترام رغبات ذوي العلاقة.
- 5- احترام القوانين والأنظمة.
- 6- احترام السلوكيات والأعراف العلمية.
- 7- احترام حقوق الإنسان.

وأشار كل من Heslin and Ochoa, 2008, p:130 إلى وجود سبعة مبادئ استراتيجية لمبادرات قيام المنظمة بمسؤولياتها الاجتماعية، وأن هذه المبادئ لا ينبغي تسيرها على أنها قائمة لأفضل المحاسبات، ولكن كنقطة انطلاق لمبادرات خلاقة للمنظمة وهي تهدف إلى تحديد وتطوير فرص استراتيجية قابلة للاستمرارية وذات قيمة مضافة وتحقق الاكتفاء الذاتي، كما بين الباحثون أن هذه المبادئ الاستراتيجية ذات الطبيعة المستدامة، ليست بالضرورة أن تتواجد بنفس الدرجة في المنظمات، حيث أظهرت بعض الدراسات أن هناك منظمات لديها بعض هذه

المبادئ بدرجة مختلفة وبحيث تختلف من منظمة لأخرى ومن قطاع لآخر، وهذه المبادئ الإستراتيجية هي:
(Heslin and Ochoa, 2008, p:132)

- 1- خلق وصقل المهارات اللازمة من خلال توفير فرص وظيفية استثنائية ومميزة، ورعاية المواهب اللازمة وتوسيع نطاق الحصول على منتجات المنظمة.
- 2- خلق أسواق جديدة والقيام بتصنيع المنتجات من خلال استخدام الموارد بكفاءة وخلق وإيجاد مستهلكين للمرة الأولى والتخصص بإنتاج منتجات محددة.
- 3- حماية رفاه العاملين والعمل على استبدال الاستغلال بالتعليم والتأكيد على المنتجات الأخلاقية وتعزيز إنتاجية العاملين ورفاههم.
- 4- الحد من الآثار البيئية وخلق قيمة أكبر بأقل الأشياء وإنتاج الحياة من خلال إعادة استخدام العوادم وتجديد المواد الخام.
- 5- الاستفادة من المنتجات الثانوية من خلال إعادة تصميم المنتجات من أجل التعلم والمنفعة وإعادة تصنيع المنتجات المعادة أو المعيبة من خلال تجزئتها لمكوناتها الأصلية، وتحويل النفايات إلى طاقة وغذاء.
- 6- أن المنتجات وسلسلة التوريد صديقة للبيئة لذلك لا بد من تحسين وسائل النقل والحد من التعبئة من خلال سلسلة التوريد والتعريف بالمنتجات البديلة التي تعد صديقة للبيئة ومكافئة مستخدميه.

3/9 أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

تمارس منظمات الأعمال عدداً من المسؤوليات الاجتماعية التي تنحصر ضمن تصنيفين هما: (الأخلاقية والإنسانية)، تجاه المجتمع المحلي، والموظفين، والزبائن، والموردين، والبيئة، والمساهمين، وتعتبر المسؤولية الأخلاقية مسؤولية إلزامية وتتعدى في كونها الإيفاء بالالتزامات القانونية والاقتصادية وهذه الأبعاد هي:

1/3/9 المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي:

يعد المجتمع المحلي بالنسبة لمنظمات الأعمال شريحة مهمة إذ تتطلع إلى تجسيد العلاقات المتينة معه وتعزيزها، الأمر الذي يتطلب منها مضاعفة نشاطاتها تجاهه، من خلال بذل المزيد من الرفاهية العامة وهي تشمل مجموعة الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق فائدة للجمهور بشكل عام، مثل إفساح المجال أمام طلبة الجامعات للتدريب، المساهمة في الرعاية الصحية، المساهمة في دعم البنية التحتية، وإنشاء الجسور والحدائق، والمساهمة في الحد من مشكلة البطالة، واحترام العادات والتقاليد ودعم مؤسسات المجتمع المدني، وكل هذا يهدف إلى تنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

(Anselmsson and Johansson,2007)

2/3/9 المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة:

يشمل مجموعة من الأنظمة الاجتماعية التي تهدف إلى الحد من الآثار السلبية الناجمة عن ممارسة المنظمة لنشاطها، التي تؤثر على البيئة، وذلك بهدف المحافظة على سلامة البيئة المحيطة بالمنظمة، والمحافظة على الموارد الطبيعية، ويعد هذا المجال من أهم مجالات المحاسبة المسؤولية الاجتماعية، نظراً لما تسببه من أضرار على البيئة، مثل تلوث المياه والهواء والتربة والتلوث الضوضائي، وقد أعيد التركيز في أدبيات المسؤولية الاجتماعية فيما يخص الجوانب البيئية، فالمسؤولية الاجتماعية تضم أنظمة البيئة المفروضة ذاتياً أي ضمن فلسفة المنظمة،

والتقارير البيئية للمنظمة وتشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحى بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي، إذ تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وهذه تشمل على تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه وما إلى ذلك (وهيبة، 2009، ص18).

10 - الإطار العملي للدراسة:

في هذا الجزء من الدراسة سوف يتم التطرق إلى الطرق والأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في الدراسة لتحليل البيانات المجمعة بواسطة الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة، كما سوف يتم عرض نتائج الدراسة.

11 - التحليل الإحصائي للاستبيان واختبار فرضيات الدراسة:

تضمن الاستبيان قسمين هما:

❖ **القسم الأول:** يتعلق بالمعلومات الشخصية لعينة الدراسة : المؤهل العلمي - سنوات الخبرة

❖ **القسم الثاني:** يتعلق باستجابات عينة الدراسة حول التزام الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية. وتم تقسيمه إلى ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: مدى التزام الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بحماية البيئة.

المحور الثاني: مدى التزام الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بأنظمة وقوانين حماية البيئة في ليبيا.

المحور الثالث: مدى التزام الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بنوع الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي.

ولقد تم صياغة القسم الثاني من الاستبيان بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي، والجدول رقم (1) يوضح الدرجات والمتوسطات المرجحة والأوزان النسبية ودرجة الالتزام.

جدول رقم (1)

الدرجات والمتوسطات المرجحة والأوزان النسبية ودرجات الالتزام لإجابات مقياس ليكرت الخماسي

الرأي	الدرجة	المتوسط المرجح	الوزن النسبي %	درجة الالتزام
غير ملتزم جداً	1	(1 - 1.79)	(20 - 35.8)	لا تلتزم مطلقاً
غير ملتزم	2	(1.8 - 2.59)	(36 - 51.8)	لا تلتزم
ملتزم إلى حد ما	3	(2.6 - 3.39)	(52 - 67.8)	تلتزم إلى حد ما
ملتزم	4	(3.4 - 4.19)	(68 - 83.8)	تلتزم
ملتزم جداً	5	(4.20 - 5)	(84 - 100)	تلتزم بشدة

والجدول رقم (2) يوضح عدد الاستبيانات التي تم توزيعها والتي تم استلامها من عينة الدراسة.

جدول رقم (2)

عدد الاستبيانات التي تم توزيعها والتي تم استلامها من عينة الدراسة

القياس	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المفقودة	الاستبيانات المستلمة	الاستبيانات الغير الصالحة للتحليل	الاستبيانات الصالحة للتحليل
العدد	40	4	36	4	32
النسبة	%100	%10	%90	%10	%80

من الجدول رقم (2) يتضح أن نسبة الاستبيانات الصالحة للتحليل هي 80% من العدد الكلي للاستبيانات.

1/11 أساليب التحليل الإحصائي:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام برنامج (IBM SPSS Statistics 20) لتطبيق الأساليب الإحصائية التالية:

أولاً: الإحصاء الوصفي للإجابة على أسئلة الدراسة تم القيام بما يلي:

- 1- حساب التكرارات والنسب المئوية وذلك لخصائص بيانات عينة الدراسة.
- 2- الرسم البياني لتوضيح النسب المئوية لخصائص بيانات عينة الدراسة.
- 3- حساب المتوسط المرجح والانحراف المعياري والوزن النسبي، ودرجة الالتزام لكل عبارة من عبارات الاستبيان.

ثانياً: الإحصاء الاستدلالي: لاختبار فرضيات الدراسة تم تطبيق:

- حساب معامل ألفا كرونباخ (Cranach's Alpha) لحساب معاملي الثبات والصدق الداخليين.
- اختبار (One – Sample statistics) (T – Test) لاختبار صحة فرضيات الدراسة.

2/11 تحليل إجابات الاستبيان واختبار الفرضيات:

بالاعتماد على أهداف الدراسة وفرضيتها تم تحليل البيانات المتحصل عليها من الاستبيان والتوصل إلى ما يلي:

1/2/11 اختباري الثبات والصدق Reliability and Validity

تم إجراء اختباري الثبات والصدق لبيانات الاستبيان للتأكد من إمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج من خلال حساب على معامل الثبات ألفا كرونباخ.

كما تم إجراء اختبار الصدق للتأكد من أن أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان تقيس ما أعدت من أجله وتم حسابه عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وكانت جميعها قيم مقبولة، وبالتالي يمكن الاعتماد على الاستبيان والاطمئنان لصدقه.

جدول رقم (3)

معاملات الثبات والصدق لبيانات الاستبيان

معامل الصدق	معامل الثبات الداخلي Cronbach's Alpha	الاستبيان	
0.940	0.885	مدى التزام الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بحماية البيئة.	المحور الأول
0.970	0.941	مدى التزام الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بأنظمة وقوانين حماية البيئة في ليبيا.	المحور الثاني
0.945	0.894	مدى التزام الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بنوع الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي.	المحور الثالث
0.902	0.815	مدى التزام الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية.	الاستبيان ككل

من الجدول (رقم 3) يتضح أن أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان تتمتع بما يلي:

1. بصفة الثبات الداخلي كونه حصل على معاملات ثبات قدرها (0.885، 0.941، 0.894، 0.815) وهذا يعني أن نتائجها ثابتة إن أعيد استخدامها مرات أخرى على نفس العينة وفي نفس الظروف.
2. بصفة الصدق الداخلي كونها حصلت على معاملات صدق قدرها (0.940، 0.970، 0.945، 0.902) فهي بذلك صالحة لقياس ما صممت فعلياً لقياسه.

2/2/11 البيانات الشخصية لعينة الدراسة:

للتعرف على خصائص المعلومات الشخصية لعينة الدراسة والتي تم الحصول عليها من استجابات عينة الدراسة على الجزء الأول من الاستبيان، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

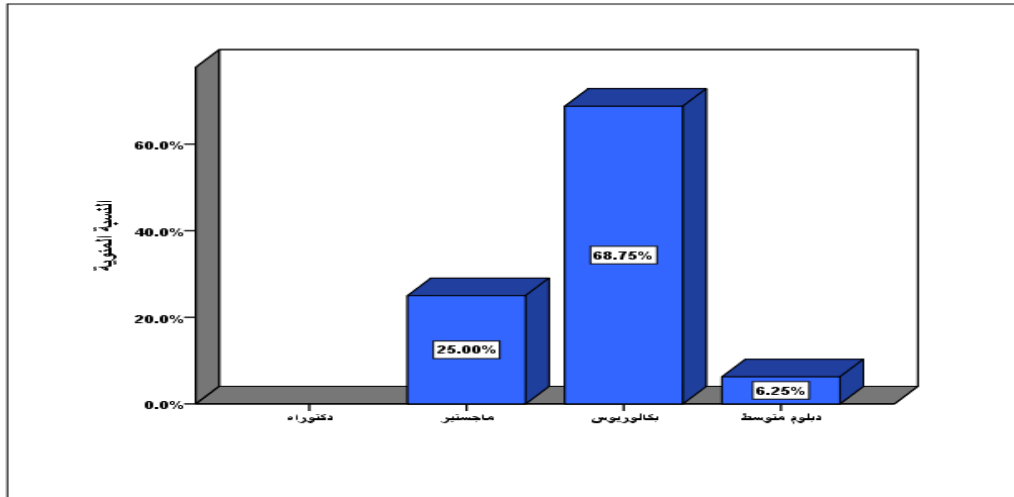
1. المؤهل العلمي:

يتضح من الجدول رقم (4) والشكل رقم (1) أن ذوي المؤهل العلمي بكالوريوس هم الأعلى نسبة فقد بلغت (68.75%) يليهم ذوي المؤهل العلمي ماجستير حيث بلغت نسبتهم (25%)، يليهم ذوي المؤهل العلمي دبلوم متوسط حيث بلغت نسبتهم (6.25%)، أي أن ما نسبته (93.75%) من عينة الدراسة هم من ذوي المؤهلات.

جدول رقم (4)

التكرارات والنسب المئوية للمؤهلات العلمية لعينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
0%	0	دكتوراه
25%	8	ماجستير
68.75%	22	بكالوريوس
6.25%	2	دبلوم متوسط
100%	32	المجموع



الشكل رقم (1)

النسب المئوية للمؤهلات العلمية لعينة الدراسة

العلمية من مستوى البكالوريوس والماجستير. مما يعطي انطباع بالثقة والأهلية في آراء عينة الدراسة بالاستناد على مؤهلاتهم العلمية

2. سنوات الخبرة:

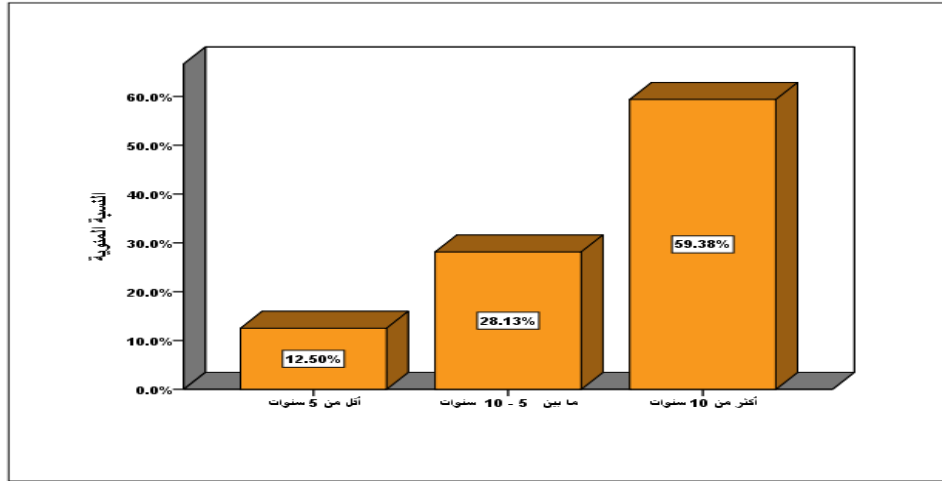
يتضح من الجدول رقم (5) والشكل رقم (2) أن فئة ذوي الخبرة (أكثر من 10 سنوات) هم الأعلى نسبة في عينة الدراسة فقد وصلت نسبتهم إلى (59.38%)، ثم تليهم فئة (من 5 إلى أقل من 10 سنوات)، فقد وصلت نسبهم إلى (28.12%)، ثم تليهم فئة (أقل من 5 سنوات)، فقد وصلت نسبهم إلى (12.50%)، أي أن (87.5%) من عينة الدراسة هم من ذوي خبرة (من 5 سنوات فأكثر).

وهذا يؤهلهم للإجابة على أسئلة الاستبيان بموضوعية وثقة، بالاعتماد على خبرتهم المهنية.

جدول رقم (5)

التكرارات والنسب المئوية لفئات خبرة عينة الدراسة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	4	12.50%
من 5 إلى 10 سنوات	9	28.12%
أكثر من 10 سنوات	19	59.38%
المجموع	32	100%



الشكل رقم (2)

النسب المئوية لفئات خبرة عينة الدراسة

3/2/11 اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

الفرضية الأولى الصفرية:

H₀₁: لا تلتزم الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بحماية البيئة).

$$u_0 \leq 3: H_{01}$$

الفرضية الأولى البديلة

H_{a1}: تلتزم الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بحماية البيئة).

$$u_0 > 3: H_{a1}$$

تم إجراء بعض عمليات الإحصاء الوصفي لاستجابات عينة الدراسة على عبارات المحور الأول من الاستبيان والتي تتناول عبارات تحدد مدى التزام الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بحماية البيئة، والجدول (6) يوضح أن رأي عينة الدراسة يشير إلى أن درجة الالتزام ضعيفة في جميع العبارات، حيث حصلت تلك العبارات على متوسطات مرجحة تتراوح بين (1.97- 2.78) وهي أصغر من المتوسط الافتراضي لمجتمع الدراسة والذي تبلغ قيمته (3) كما حصلت تلك العبارات على وزن نسبي تتراوح قيمته بين (39.4%- 49.4%) وهي قيم أصغر من الوزن النسبي الحرج والذي تبلغ قيمته (60%).

عدا العبارة التي تنص على ما يلي: يوجد وعي لدى موظفي الشركة بمخاطر التلوث البيئي. فقد كان رأي عينة الدراسة هو أن درجة الالتزام هي متوسطة، حيث حصلت على متوسط مرجح قدره (2.78) ووزن نسبي قدره (55.6%) كما أن عبارات المحور الأول كان الانحراف المعياري لها يتراوح بين (0.081-1.211)، وهذا يشير إلى تجانس وعدم تباين استجابات عينة الدراسة.

جدول رقم (6)

إحصاءات آراء عينة الدراسة بخصوص التزام الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بحماية البيئة

مسئبل	عبارات المحور الأول	المقياس	تلتزم بشدة	تلتزم	تلتزم إلى حد ما	لا تلتزم	لا تلتزم مطلقاً	المتوسط	الاحتراف المعياري	الوزن النسبي %	درجة الالتزام
1	تفصح الشركة عن المبالغ التي تدفعها لمعالجة المخلفات والعيوادم وما يتعلق بحماية البيئة.	التكرار	-	2	10	12	8	2.19	0.896	43.8	ضعيفة
		النسبة %	-	6.3	31.3	37.5	25				
2	تقوم الشركة بالإفصاح عن مكافآت وحوافز العاملين المتميزين بالأنشطة البيئية.	التكرار	-	4	9	12	7	2.31	0.965	46.2	ضعيفة
		النسبة %	-	12.5	28.1	37.5	21.9				
3	تحص الشركة على تقايل المخاطر البيئية في المحيط الذي تعمل به.	التكرار	-	5	7	9	11	2.19	1.091	43.8	ضعيفة
		النسبة %	-	15.6	21.9	28.1	34.4				
4	تقوم الشركة بالإفصاح عن مبادراتها في معالجة التلوث البيئية الناجم عن ممارسة أعمالها.	التكرار	-	4	8	13	7	2.28	0.958	45.6	ضعيفة
		النسبة %	-	12.5	25	40.6	21.9				
5	تعمل الشركة على إيجاد حلول مناسبة للتقليل من مشكلة التلوث البيئي.	التكرار	1	6	7	11	7	2.47	1.135	49.4	ضعيفة
		النسبة %	3.1	18.8	21.9	34.4	21.9				
6	يوجد وعي لدى موظفي الشركة بمخاطر التلوث البيئي.	التكرار	3	6	9	9	5	2.78	1.211	55.6	متوسطة
		النسبة %	9.4	18.8	28.1	28.1	15.6				
7	تعمل الشركة بشكل مستمر على الوفاء بكافة التزاماتها اتجاه البيئة.	التكرار	-	5	8	13	6	2.38	0.976	47.6	ضعيفة
		النسبة %	-	15.6	25	40.6	18.8				
8	تقوم الشركة بدورات وبرامج توعية متتالية لموظفيها لنشر	التكرار	-	1	8	15	8	2.06	0.801	41.2	ضعيفة
		النسبة %	-	3.1	25	46.9	25				

										السوعي البيئي وتحسين صورة الشركة أمام الجهات المختلفة.
ضعيفة	39.4	0.933	1.97	11	-	13	7	1	التكرار	تقوم الشركة بدعم الأبحاث الصناعية التي تتعلق بحماية البيئة.
				34.4	-	40.6	21.9	3.1	النسبة %	
ضعيفة	39.4	0.933	1.97	12	11	7	2	-	التكرار	تحرص الشركة على الإفصاح على المبالغ التي تساهم بها في تجميل وتشجير المنطقة المحيطة للحفاظ على البيئة.
				37.5	34.4	21.9	6.3	-	النسبة %	

ولاختبار صحة الفرضية تم تطبيق اختبار (One sample T-test) بمستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ومن طرف واحد، والجدول رقم (7) يوضح نتائج هذا الاختبار والقرار الإحصائي الخاص بالفرضية.

الجدول رقم (7)

نتاج اختبار صحة الفرضية والقرار الإحصائي الخاص بها

القرار الإحصائي	الدلالة الإحصائية	الانحراف المعياري	المتوسط	df درجات الحرية	قيمة احتمال المعنوية Sig	T المحسوبة
تقبل الفرضية الصفرية الأولى	دالة	0.698	2.259	31	0.000	5.996

من الجدول رقم (7) يتضح أن متوسط استجابة عينة الدراسة يساوي (2.259) وهو اقل من المتوسط الافتراضي لمجتمع الدراسة والذي يساوي (3)، وعليه تقبل الفرضية الصفرية الأولى.

والتي تنص علي :

H_{01} : لا تلتزم الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بحماية البيئة).

$$u_0 \leq 3 : H_{01}$$

الفرضية الثانية الصفرية

H_{02} : لا تلتزم الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بأنظمة وقوانين حماية البيئة الليبية).

$$u_0 \leq 3 : H_{02}$$

الفرضية الثانية البديلة

H_{a2}: تلتزم الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بأنظمة وقوانين حماية البيئة الليبية).

$$u_0 > 3: H_{a2}$$

تم إجراء بعض عمليات الإحصاء الوصفي لاستجابات عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني من الاستبيان والتي تتناول عبارات تحدد مدى التزام الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية بأنظمة وقوانين حماية البيئة في ليبيا، والجدول (8) يوضح أن رأي عينة الدراسة يشير إلى أن درجة الالتزام ضعيفة في جميع العبارات، حيث حصلت تلك العبارات على متوسطات مرجحة تتراوح بين (2.22-2.63) وهي أصغر من المتوسط الافتراضي لمجتمع الدراسة والذي تبلغ قيمته (3) كما حصلت تلك العبارات على وزن نسبي تتراوح قيمته بين (44.4%-49.4%) وهي قيم أصغر من الوزن النسبي الحرج والذي تبلغ قيمته (60%).

عدا العبارة التي تنص على ما يلي: توجد بالشركة لوائح وقوانين خاصة بحماية البيئة. فقد كان رأي عينة الدراسة هو أن درجة الالتزام هي متوسطة، حيث حصلت على متوسط مرجح قدره (2.63) ووزن نسبي قدره (52.6%) كما أن عبارات المحور الأول كان الانحراف المعياري لها يتراوح بين (1.099 - 1.07)، وهذا يشير إلى تجانس وعدم تباين استجابات عينة الدراسة.

جدول رقم (8)

إحصاءات آراء عينة الدراسة بخصوص التزام الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بأنظمة وقوانين حماية البيئة في ليبيا

مسلسل	عبارات المحور الثاني	المقياس	تلتزم بشدة	تلتزم	لا تلتزم	لا تلتزم مطلقاً	المتوسط	المعيار المعياري	الوزن النسبي %	درجة الالتزام
1	النظام المحاسبي المطبق في الشركة يسمح بقياس تأثير أنشطتها على البيئة المحيطة.	التكرار	2	1	9	18	2	0.915	49.4	ضعيفة
		النسبة %	6.3	3.1	28.1	56.3	6.3			
2	تتفق عمليات الشركة مع القوانين والأنظمة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية.	التكرار	-	6	8	13	5	0.983	49.4	ضعيفة
		النسبة %	-	18.8	25	40.6	15.6			
3	تلتزم الشركة بالقوانين التي تفتقرض عليها التزامات بالتعويض عن التلوث البيئي الناشئ من نشاطها.	التكرار	-	6	5	11	10	1.099	44.4	ضعيفة
		النسبة %	-	18.8	15.6	34.4	31.3			

ضعيفة	45.6	0.924	2.28	6	15	7	4	-	التكرار	تعرض الشركة على الإفصاح عن تكاليف تطبيق المقاييس التي ينص عليها المعيار الدولي الخاص بالاستفادة من عمل الخبراء بالأمور البيئية.	4
				18.8	46.9	21.9	12.5	-	النسبة %		
ضعيفة	46.8	0.865	2.34	4	17	7	4	-	التكرار	تفصح الشركة عن الأنظمة والقوانين المتعلقة بالرقابة على التلوث أو تخفيفه أو التخلص منه والإفصاح عن تكلفتها.	5
				12.5	53.1	21.9	12.5	-	النسبة %		
ضعيفة	44.4	0.906	2.22	7	13	11	-	1	التكرار	تلتزم الشركة بموجب القوانين بدفع ثمن أية أضرار اجتماعية للمصادر الطبيعية أو للآخرين.	6
				21.9	40.6	34.4	-	3.1	النسبة %		
ضعيفة	46.8	0.902	2.34	5	14	11	1	1	التكرار	تقوم الشركة بالإفصاح المحاسبي عن أدائها البيئي من خلال إظهار البيانات الكمية فقط المتعلقة بذلك الأداء ضمن التقارير المالية السنوية.	7
				15.6	43.8	34.4	3.1	3.1	النسبة %		
ضعيفة	45.6	0.851	2.28	4	18	8	1	1	التكرار	تعمل الشركة على إعداد تقارير دورية خاصة بالإفصاح البيئي.	8
				12.5	56.3	25	3.1	3.1	النسبة %		
متوسطة	52.6	1.070	2.63	5	10	10	6	1	التكرار	توجد بالشركة لوائح وقوانين خاصة بحماية البيئة.	9
				15.6	31.3	31.3	18.8	3.1	النسبة %		
ضعيفة	46.8	1.035	2.34	7	12	9	3	1	التكرار	تفصح الشركة عن الإجراءات التي وضعتها للحد من آثار التلوث البيئي ومدى التزامها بمعايير حماية البيئة.	10
				21.9	37.5	28.1	9.4	3.1	النسبة %		

ولاختبار صحة الفرضية تم تطبيق اختبار (One sample T-test) بمستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ومن طرف واحد، والجدول رقم (9) يوضح نتائج هذا الاختبار والقرار الإحصائي الخاص بالفرضية.

الجدول رقم (9)

نتاج اختبار صحة الفرضية والقرار الإحصائي الخاص بها

القرار الإحصائي	الدلالة الإحصائية	الانحراف المعياري	المتوسط	df درجات الحرية	قيمة احتمال المعنوية Sig	T المحسوبة
تقبل الفرضية الصفرية الثاني	دالة	0.775	2.359	31	0.000	4.674

ومن الجدول رقم (9) يتضح أن متوسط استجابة عينة الدراسة يساوي (2.359) وهو اقل من المتوسط الافتراضي لمجتمع الدراسة والذي يساوي (3)، وعلية تقبل الفرضية الصفرية الثانية. والتي تنص علي:

H_{02} لا تلتزم الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بأنظمة وقوانين حماية البيئة الليبية).

$$u_0 \leq 3 : H_{02}$$

اختبار الفرضية الثالثة:

الفرضية الثالثة الصفرية:

H_{03} : لا تلتزم الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بنوع الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي).

$$u_0 \leq 3 : H_{03}$$

الفرضية الثالثة البديلة:

H_{a3} : تلتزم الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بنوع الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي).

$$u_0 > 3 : H_{a3}$$

تم إجراء بعض عمليات الإحصاء الوصفي لاستجابات عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني من الاستبيان والتي تتناول عبارات تحدد مدى التزام الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية بنوع الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي، والجدول (10) يوضح أن رأي عينة الدراسة يشير إلى أن درجة الالتزام ضعيفة في جميع العبارات، حيث حصلت تلك العبارات على متوسطات مرجحة تتراوح بين (1.81-2.5) وهي أصغر من المتوسط الافتراضي لمجتمع الدراسة والذي تبلغ قيمته (3) كما حصلت تلك العبارات على وزن نسبي تتراوح قيمته بين (36.2%-50%) وهي قيم أصغر من الوزن النسبي الحرج والذي تبلغ قيمته (60%).

عدا العبارة التي تنص على ما يلي: تلتزم الشركة بالإفصاح عن الدورات التدريبية المجانية المقدمة لأبناء المجتمع المحلي.. فقد كان رأي عينة الدراسة هو أن درجة الالتزام هي ضعيفة جداً، حيث حصلت على متوسط مرجح قدره (1.68) ووزن نسبي قدره (33.6%) كما أن عبارات المحور الأول كان الانحراف المعياري لها يتراوح بين (0.827 - 0.95)، وهذا يشير إلى تجانس وعدم تباين استجابات عينة الدراسة.

جدول رقم (10)

إحصاءات آراء عينة الدراسة بخصوص التزام الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بنوع الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي

مسئله	عبارات المحور الثالث	المقياس	تلتزم بشدة	تلتزم	تلتزم الى حد ما	لا تلتزم	لا تلتزم مطلقاً	المتوسط	الإحصاء المعياري	الوزن النسبي %	درجة الالتزام
1	تفصح الشركة عن مبادراتها المتعلقة بتعزيز العلاقة مع المجتمع المحلي.	التكرار	-	5	11	11	5	2.50	0.950	50	ضعيفة
		النسبة %	-	15.6	34.4	34.4	15.6				
2	تفصح الشركة عن مصاريف دعم مؤسسات المجتمع المدني.	التكرار	-	-	4	19	9	1.84	0.627	36.8	ضعيفة
		النسبة %	-	-	12.5	59.4	28.1				
3	تفصح الشركة عن أي مساهمات أو تبرعات لصالح المجتمع المحلي.	التكرار	-	-	8	15	9	1.96	0.739	39.2	ضعيفة
		النسبة %	-	-	25	46.9	28.1				
4	تفصح الشركة عن قيمة مساهماتها في دعم الأنشطة الاجتماعية والمراكز العلمية ومؤسسات التعليم.	التكرار	-	1	5	20	6	2.03	0.694	40.6	ضعيفة
		النسبة %	-	3.1	15.6	62.5	18.8				
5	تفصح الشركة عن المبالغ الناتجة من مساهمتها بإنشاء مراكز صحية لأبناء المجتمع المحلي.	التكرار	-	2	6	12	12	1.93	0.913	38.6	ضعيفة
		النسبة %	-	6.3	18.8	37.5	37.5				
6	تحرص الشركة على الإفصاح عن المبالغ التي تدفعها لدعم البنية التحتية في المجتمع المحلي.	التكرار	-	-	6	14	12	1.81	0.737	36.2	ضعيفة
		النسبة %	-	-	18.8	43.8	37.5				
7	تفصح الشركة على الأموال المخصصة للحالات الإنسانية في المجتمع المحلي.	التكرار	-	-	6	18	8	1.93	0.669	38.6	ضعيفة
		النسبة %	-	-	18.8	56.3	25				
8	تفصح الشركة عن مساهماتها في مصاريف العلاج لأبناء المجتمع المتضررين من التلوث البيئي.	التكرار	-	-	6	18	8	1.93	0.669	38.6	ضعيفة
		النسبة %	-	-	18.8	56.3	25				
9	تلتزم الشركة بالإفصاح عن الدورات التدريبية المجانية المقدمة لأبناء المجتمع المحلي.	التكرار	-	1	4	11	16	1.68	0.820	33.6	ضعيفة جداً
		النسبة %	-	3.1	12.5	34.4	50				

ولاختبار صحة الفرضية الثالثة تم تطبيق اختبار (One sample T-test) بمستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ومن طرف واحد، والجدول رقم (11) يوضح نتائج هذا الاختبار والقرار الإحصائي الخاص بالفرضية.

الجدول رقم (11)

نتاج اختبار صحة الفرضية الثالثة والقرار الإحصائي الخاص بها

المحسوبة T	قيمة احتمال المعنوية Sig	df درجات الحرية	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي
10.423	0.000	31	1.961	0.563	دالة	تقبل الفرضية الصفرية الثالثة

من الجدول رقم (11) يتضح أن متوسط استجابة عينة الدراسة يساوي (1.961) وهو اقل من المتوسط الافتراضي لمجتمع الدراسة والذي يساوي (3)، وعلية تقبل الفرضية الصفرية الثالثة.

التي تنص علي:

H_{03} : لا تلتزم الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بنوع الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي).

$$H_{03} : u_0 \leq 3$$

12 - ملخص النتائج:

من خلال التحليل الإحصائي لاستجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان، ومن خلال اختبار فرضيات الدراسة تم التوصل إلى ما يلي:

1. إن رأي عينة الدراسة يشير إلى عدم التزام الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية فما يتعلق يتعلق بحماية البيئة.

2. إن رأي عينة الدراسة يشير إلى عدم التزام الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية فما يتعلق بأنظمة وقوانين حماية البيئة في ليبيا.

3. إن رأي عينة الدراسة يشير إلى عدم التزام الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية فما يتعلق بنوع الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي.

4. غياب أداة قياسية للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية رغم محاولات الممارسة العملية والفكر المحاسبي في ذلك.

5. عدم اهتمام إدارة الشركة العامة للكهرباء بأخذ زمام المبادرة بتبني سياسات وإجراءات اجتماعية تؤدي إلى قياس وتحليل وعرض أثار مزاولتها لأنشطتها علي البيئة.

13 - التوصيات.

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحثون بالآتي:

1- ضرورة إلزام الشركات في المجتمع المحلي وخاصة الشركات الكبيرة (مثل الشركة العامة للكهرباء والشركة العربية للإسمنت) المؤثرة على البيئة بتحديد موقفها من المسؤولية الاجتماعية وفق معايير ومؤشرات معينة.

- 2- توفير المعلومات المحاسبية الضرورية المرتبطة بجانب المسؤولية الاجتماعية مبنية وفق الأنشطة الاجتماعية التي تقدمها الشركة لمختلف الفئات والنفقات التي تكبدتها ضمن هذا الإطار.
- 3- العمل على توفير معايير للمقارنة والتقييم يمكن قبولها وإمكانية تطبيقها عملياً، وتعتبر عملية تطوير مثل هذه المعايير مسؤولية مشتركة لكل الجهات ذات الصلة.
- 4- العمل على زيادة الإنفاق على تكاليف الوقاية من الأضرار بدلاً من تكاليف علاج الأضرار لما في ذلك من أهميته في التخلص من أثار الأنشطة التي يسبب انتشارها تلفاً في صحة الأفراد والبيئة والمجتمع بشكل عام.
- 5- الحث على تنظيم ندوات وملتقيات وورش عمل دورية تخص الشركات الليبية العامة وتوعيتها بأهمية الجوانب البيئية والاجتماعية واستصدار قرارات وبنود تتعهد الشركات بتنفيذها وتطبيقها عملياً وتشجيع الجامعات الليبية على تنوع التخصصات في مجال البيئة والاستثمار الاجتماعي.
- 6- يجب أن تفصح الشركات الليبية العامة عن مدي مساهمتها في تحمل التكاليف البيئية والاجتماعية.

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانته وزعت على مجتمع الدراسة المكون من الشركة العامة للكهرباء - فرع الخمس، حيث تم توزيع عدد 40 استبانته على عينة الدراسة (الموظفون المليون بالشركة)، واسترجعت منها عدد 34 استبانته صالحة للتحليل، وقد تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Spss) لتحليل البيانات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن درجة التزام الشركة العامة للكهرباء ضعيف جداً فيما يتعلق بالإفصاح عن حماية البيئة والالتزام بالقوانين والأنظمة الخاصة بالبيئة وكذلك فيما يتعلق بالتزامها اتجاه المجتمع المحلي، كما أن هناك غياب لأداة قياسية للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية رغم محاولات الممارسة العملية والفكر المحاسبي في ذلك.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة هو ضرورة التزام الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية والالتزام بدورها اتجاه البيئة المحيطة.

14 - المراجع:

أ) المراجع العربية:

- 1- أبو خشبة، عبد العال (2001)، مراجعة الأداء البيئي والاجتماعي للمنشآت الصناعية: دراسة ميدانية لأراء عينة من المراجعين في جمهورية مصر العربية، أكاديمية المدينة، مصر .
- 2- الخويطر، عبد الرحمن، (2003) الإفصاح المحاسبي والشفافية فيما يتعلق بالمحاسبة البيئية ودورها في دعم الرقابة والمسائلة في الشركات السعودية، الندوة العاشرة لسبل تطوير المحاسبة، مركز الملك خالد الحضاري، جامعة الملك سعود.
- 3- الصديق اقبير وآخرون، (2016) مدى التزام الشركات الصناعية الليبية بالإفصاح البيئي في القوائم المالية، المؤتمر العلمي الأول، المعهد العالي لشؤون الطاقة - اجرة.
- 4- عبد البر، عمرو حسين، (2001) المعايير المحاسبية في الإفصاح المحاسبي بين النظرية والتطبيق في الشركات الصناعية المصرية، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الرابع، العدد الأول.
- 5- لطفي، السيد أمين، (2006)، نظرية المحاسبة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر .
- 6- محسن، طاهر، منصور الغالي، صالح المهدي العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل، الأردن، 2006.
- 7- وهينة، مقدم، (2009)، دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الثالث، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة.
- 8- نعيم دهمش، مبادئ المحاسبة، دار وائل للنشر، ط2، 2005.

ب) المراجع الأجنبية:

- 1- Anselmsson, J. and Johansson, U., (2007), Corporate Social Responsibility and the Positioning of grocery brands An exploratory study of retailer and manufacturer brands at point of Riches, **International Journal of Retail & Distribution management**, 35(10), 835-856.
- 2- Gray, L. Narwal, P. and Mahabir, T. (1999) corporate social Responsibility of Indian Banking Industry, **Social Responsibility journal**, 3, (4),.49-60
- 3- Heslin, Peret A. and Ochoa, J. D., (2008) "Understanding and developing strategic corporate social Responsibility", **organizational Dynamics**, vol. 37, No. 2, 125-144.
- 4- Panapanaan, H., Simmons, C.J. and Becker Olsen, K. L. (2003) "Achieving marketing objectives through social sponsorships" **Journal of Marketing**. 70 (3), 154-169